



جامعة الجميع الذكية Everyone's Smart University

كلية ادارة الاعمال

ماجستير ادارة مخاطر

ادارة المخاطر الاقتصادية في رؤية المملكة العربية السعودية 2030

Economic Risk Management on Kingdom of Saudi Arabia vision 2030

قائد الفريق

ابراهيم آل فردان

20222006090

اعضاء الفريق

- 1- علي الشباط – 20222006245
- 2- مهند سعيد الشهراني – 20212005222
- 3- سلمى فهد – 20222006035
- 4- خليل القرني – 20212005098
- 5- عبدالله فيرق – 20212005214
- 6- عبدالله الوصيري – 20212005184
- 7- علي دمياطي – 20222005354
- 8- تركي الدريويش – 20212005335
- 9- سعيد الزهراني – 20222005608

مشرف المقرر

د. وليد سليمان

المقدمة :

تعتبر المملكة العربية السعودية، إحدى أهم الدول المركزية بالعالم في مختلف المجالات سواء السياسية أو الدينية أو الاقتصادية

ويكشف عن ذلك إضطلاع المملكة العربية السعودية بأدوار قيادية على مختلف الأصعدة كالمبادرات السياسية في الإصلاح بين الدول والجماعات المختلفة أو خدمة حجاج العالم الإسلامي أو تواجدها في أهم المحافل الاقتصادية بأدوار قيادية كقائمة الدول العشرين والذي يمثل "المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي وتضم قادة من جميع القارات ويمثلون دولاً متقدمة ونامية". وتمثل الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، مجتمعةً، حوالي 80% من الناتج الاقتصادي العالمي، وثلاثي سكان العالم، وثلاثة أرباع حجم التجارة العالمية. ويجتمع ممثلو دول المجموعة لمناقشة القضايا المالية والقضايا "الاجتماعية والاقتصادية

ويكيديا

وكما يقال في المثل العربي المأثور " على قدر اهل العزم تأتي العزائم"

فإن إضطلاع المملكة لهذه الأدوار يعرضها لمخاطر سياسية وإجتماعية وإقتصادية مختلفة تحتاج للقيام بها ومواجهتها على المستويين العالمي والمحلي إلى قوة إقتصادية ضخمة تكون فاعلة وداعمة لتحقيق جميع المسؤوليات التي تضطلع بها المملكة، ولعل النعمة والثروات التي في باطن الأرض كالنفط كانت الداعم الرئيسي على مدى عقود طويلة للمملكة، وبدأت مخاوف تعرض هذه الثروة للنضوب أو إيجاد البدائل لها من قبل المنافسين مما يعرض الإقتصاد المحلي للتأثر سلباً ومزاحمة الأدوار القيادية المرتبطة بها عالمياً، قامت القيادة الرشيدة بإدارة جميع المخاطر المرتبطة بطريقة محنكة ومحترفة تمثل أنموذجاً لإدارة المخاطر الاقتصادية بحجم دوله

من خلال رؤية المملكة العربية السعودية 2030

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الى تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية. أدى نزول أسعار النفط الذي حصل في الأسواق الدولية في عام 2014 إلى إحياء المخاوف بخصوص الوضع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. وبالتالي المملكة لابد ان تسلك طريق مختلف، كما يظهر من نموذج المملكة الاقتصادي غير المستدام والخطة التي اقترحتها الحكومة في ربيع 2016 للتغلب على الاعتماد الكلي على النفط، وجدت رؤية 2030. تحاول هذه المقالة في قدرة الحكومة على ادارته المخاطر الاقتصادية المحتملة من خلال رؤية 2030 والتحديات الاجتماعية كذلك التي تواجهها المملكة العربية السعودية. وللتوضيح المشاكل الاقتصادية التي حصلت للسعودية ليست من ضعف مؤسساتها. بل على العكس تمامًا، فبسبب صادرات النفط، فإن هياكل اقتصادها الريعي ثابتة ويصعب دفعها إلى الأمام. للتوضيح والتبيين سوف يقدم هذا المقال تحليلاً لنظام تراكم الاقتصاد السعودي.

المملكة العربية السعودية تتبع استراتيجية تنموية تركز على العديد من العوامل لزيادة للدخل، على سبيل المثال زيادة الاستثمارات غير النفطية والإنتاج والتصنيع للتصدير. كما ان الاستثمار يساهم بشكل رئيسي في تنويع مصادر الدخل وصنع المزيد من فرص العمل حيث، ومن المتوقع أن تعزز مساهمة القطاع الخاص في زيادة الإنتاجية في جميع القطاعات. وبالتالي ستؤدي هذه الإنتاجية التجارية المتزايدة إلى زيادة النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي إلى 5.2٪ بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط.

طبقت المملكة العربية السعودية العديد من السياسات لتكون بعيدة عن سيطرة النفط على اقتصاداتها وهذا ما تم التحدث عنه في الأوراق السابقة لعوامل النمو في المملكة العربية السعودية حتى عام 2014. ولكن بسبب الحاجة الملحة إلى تقليل الاعتماد الكلي البحت على عائدات النفط والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، خاصة في الفترة التي أعقبت انخفاض أسعار النفط، وكذلك أزمة كورونا فمن الضروري خلق قيمة مضافة لاقتصاد المملكة العربية السعودية، من طريق نموذج اقتصادي قياسي يوضح دخل بدائل النفط. تركز هذه الورقة إلى تحليل عوامل النمو المختلفة بعد استبعاد عائدات النفط.

وكذلك يمثل القطاع الصناعي عاملاً مهماً لأي اقتصاد عالمي ويتكون من تلك المؤسسات التي تتعامل مع استغلال الموارد الطبيعية. لا شك أن التصنيع هو أفضل وسيلة لتحقيق الاستدامة

الاقتصادية للدولة. كذلك يحسن ميزان المدفوعات عن طريق تغيير نمط التجارة الخارجية للبلد. وأيضاً يساعد في ارتفاع تصدير السلع المصنعة وبالتالي كسب النقد الأجنبي. كان للتنمية الصناعية تأثير هام على النمو الاقتصادي للعديد من البلدان النامية.

علاوة على ذلك، يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي سوف تعزز المزيد من الدخل. لذلك، يجب على الحكومة السعودية تحديد أهداف التنمية طويلة الأجل باعتبارها واحدة من أهم مصادر الدخل البديل.

ومن جهة أخرى، فإن الصناعة المصرفية هي أكثر قطاعات الأعمال ربحية في المملكة العربية السعودية كبديل للنفط، والتي ساعدتها المعاملات المصرفية الوطنية والأجنبية جنباً إلى جنب مع البنوك السعودية الرائدة والشركات الأجنبية على أن تتقدم على نظيراتها في الشرق الأوسط. ركزت البنوك السعودية على متابعة الأحداث من خلال التكنولوجيا والتحديث المستمر مما أدى إلى تحسن شامل بنسبة 100 ٪ في البنية التحتية المصرفية.

أخيراً وليس آخراً من وجهة نظري، هناك شيء واحد مؤكد، وهو أن عائدات النفط لن تدعم الاقتصاد في السنوات القادمة، ولكن تنوع الإيرادات لزيادة الإنتاجية الصناعية والسياحة والبنوك والاستثمار وما إلى ذلك سيكون له تأثير كبير على زيادة الدخل وسيتم توليد مصادر بديلة للدخل. على سبيل المثال لا الحصر، التركيز على تصنيع النفط بدلاً من بيعه كمادة خام سيضيف إلى الاقتصاد للمملكة.

فروض البحث :

من خلال الاطلاع على المراجع العلمية والدراسات السابقة وفي حدود أهداف البحث تم وضع الفروض التالية:

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين مجلس الإدارة و لجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين العمليات الإجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد في الإدارة.
- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين إدارة المخاطر في المؤسسة و التصاريح الخاطئة الصادرة من الإدارة.
- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الإدارة التشغيلية و إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الإدارة المالية و إدارة المخاطر.
- تبين أن هنالك علاقة طردية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

أولا الدراسات العربية:

(1) دراسة يحي عبداللوي و عبداللطيف حدادي و خير الدين وصيف فائزة

عنوان الدراسة:

دور كل من مجلس الإدارة و لجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية

—دراسة تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الأكاديميين ومحافظي الحسابات.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان دور مجلس الإدارة ولجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة

المخاطر بالمؤسسات

الإقتصادية وذلك من خلال المهام والمسؤوليات المنوطة لكل منهما تجاه إدارة المخاطر.

إجراءات الدراسة:

اعتمدت الدراسة التطبيقية على استبانة وزعت على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين

المتخصصين

في هذا المجال ومجموعة من محافظي الحسابات.

بلغت العينة الدراسية 86 فردا من إجمالي العينة المستهدفة والتي بلغت 122 فردا ،وقد

خلصت

الدراسة إلى أن هناك وجود أثر فعال لبعض مهام ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة ولجان

المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية.

تضمنت استمارة الإستبانة على البيانات الشخصية لأفراد العينة ، المؤهل العلمي،

التخصص العلمي

، الوظيفة.

تم اعتماد الإجابات وفقا لمقياس ليكرت الخماسي "؛ أوافق بشدة، أوافق، محايد،

غير موافق، غير

موافق بشدة"؛ كما ت افراغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامجي التحليل الحصائي

SPSS25

إستنتاجات الدراسة:

أن قيام مجلس الإدارة بضمان كفاءة وفعالية السياسات المتبعة في إدارة المخاطر بما

يخدم أهداف

المؤسسة و ضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة وأنه يدعم أوجه الرقابة

بالإضافة

إلى عمله على التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغييرات الجارية

يسهم

في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية وبذلك يمكن قبول الفرضية الأولى

والتي

تنص بفعالية مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية.

٢١ أن قيام لجان المراجعة بالتأكد " من أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة ومن

أن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا وكذلك كافة العاملين بالمؤسسة يفهمون أدوارهم بالنسبة

لإدارة المخاطر، ومن وجود إطار عام لإدارة المخاطر يساعد على تحديد العمليات الإجرائية

اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد في هذه الإدارة " يساهم في تعزيز فعالية إدارة

المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية وبذلك يمكن قبول الفرضية الثانية والتي تنص بفعالية مهام

ومسؤوليات لجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية.

(2) دراسة ياسين بن فراحي و سليمان لبعيري (2017 – 2018) (69)

عنوان الدراسة:

إدارة المخاطر وأثرها على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء

GICA أدرار

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مزايا ادراة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية, وألساليب

والإجراءات المتبعة للوقاية منها وتدنتتها, وبما انه يؤثر على الوضع المالي البد من إيجاد حل للوقاية من

ذلك وذلك بأدراج التسيير الجبائي ضمن وظائف التسيير المالي للمؤسسة لما له من أهمية بالغة. وتأثيرها

بعالقتها مع الإدارة الجبائية.

إجراءات الدراسة:

٢٢ تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري قصد وصف الخطر بشكل عام ثم الخطر الجبائي

وإدارته في المؤسسة الاقتصادية, أما في الد ارسا التطبيقية تم إعتداد المنهج الوصفي التحليلي.

إستنتاجات الدراسة:

٢٣ تتعرض المؤسسة لمخاطر جبائية متعددة, لأسباب ناتجة اما عن ضعف الإدارة الجبائية للمؤسسة

في التعامل مع مختلف المخاطر الجبائية نتيجة عدم المتابعة الدائمة والمستمر للجانب الجبائي في المؤسسة, أو أسباب ناتجة عن التشريع الجبائي نتيجة التعديلات المستمرة وتعدد الضرائب والتعقيد في بعض القواعد الضريبية.

❑ من أهم المخاطر الجبائية هي المتعلقة بإيداع التصريح والخطأ أو التأخر فيه والسبب الرئيسي الذي جنب المؤسسة قيد الدراسة هي التزامها بإيداع التصريحات في الوقت المحدد.

❑ إن إيداع التصريحات الجبائية وفق النصوص التشريعية دليل على التكيف مع القوانين الجبائية, وبالتالي وضعية جبائية سليمة .

(3) دراسة مخلوف يسرى و بهلول منال (2020 – 2021) (108)

عنوان الدراسة:

إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بالمركب الوطني للدراجات والدراجات النارية - قالمة

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في الجانبين العملي والنظري كما يلي: ما هو مستوى المخاطر التشغيلية الذي

تتعرض له مؤسسة سيكما، وكيف تتم إدارتها؟

إجراءات الدراسة:

❑ تم اعتماد الجانب النظري في:

❑ التعرف على المخاطر التشغيلية وأهم العوامل المؤثرة فيها وكيفية قياس درجتها.

❑ معرفة المنهجية الملائمة للتحكم في المخاطر التشغيلية، وتسليط الضوء على مختلف الأدوات التحليلية المساعدة في تشخيص هذه المخاطر وصولاً إلى إقتراح تدابير للتخفيض منها.

❑ تم اعتماد الجانب التطبيقي في:

❑ قياس مستوى المخاطر التشغيلية الذي تتعرض له مؤسسة سيكما، ومعاينة مدى وجود مصلحة متخصصة في إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى هذه المؤسسة، وكيف تتعامل مع هذه المخاطر.

❑ بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة

كان من الضروري إتباع المنهج الوصفي والتحليلي. فيما يخص الجانب النظري الذي قاموا فيه

بتعريف مختلف المصطلحات و المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة

بالموضوع التي سوف يتم استخدامها في تطبيقهم العملي. أما فيما يخص الجانبي التطبيقي فقد تم

استخدام الأدوات الأولية في جمع البيانات وأهمها المقابلة والملاحظة، وكذا الأدوات الثانوية من

خلال الإطلاع على الوثائق والقوائم المالية.

إستنتاجات الدراسة:

❑ عدم قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليفها الثابتة يزيد من خطرها التشغيلي خاصة في فترة قلة

النشاط.

❑ نشاط مؤسسة سكيما في تذبذب مستمر وذلك واضح من خلال تغير رقم أعمالها ، ونتيجة إستغلالها

طول فترة الدراسة.

❑ تبين أن المؤسسة تعاني من سوء تسيير تكاليفها وخاصة الثابتة.

❑ المردود الإقتصادي سالب في معظم سنوات الدراسة.

❑ وجب على المؤسسة تخصيص قسم لإدارة المخاطر التشغيلية.

❑ يجب على المؤسسة التحكم في تكاليفها الثابتة.

❑ على مؤسسة محاولة تطبيق بعض السرتاتيجيات اخلاصة بتقليل من املاخر التشغيلية.

(4) دراسة نعمان بلحمير و حناني كريبع (2018 - 2019) (104)

عنوان الدراسة:

الهندسة المالية و إدارة مخاطر رفع رأس المال في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة شركة رونو المقيدة

في بورصة باريس مؤشر CAC40

أهداف الدراسة:

❑ إبراز دور الإدارة في التمويل و في المفاضل بين مختلف مصادرة.

❑ محاولة تحديد المخاطر الناجمة عن عملية رفع رأس المال.

❑ إبراز مختلف مصادر التمويل المستحدثة و التي تعتمد أساسا على ابتكار المالي.

❑ التحليل التطبيقي لواقع إستخدام الساليب المستحدثة في التمويل وكيفية تأثيرها على

الهيكل المالي في

الشركة.

إجراءات الدراسة:
للإجابة على الإشكالية و محاولة إختبار صحة الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي
فيما يخص
الجانب النظري لأنه ملائم لتقرير الحقائق وفهم عناصر الموضوع بينما تم الإعتماد على
منهج دراسة حالة
فيما يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل اسقاط الدراسة على واقع إستخدام الهندسة المالية في
إدارة مخاطر
رفع رأس المال في شركة رونو.
إستنتاجات الدراسة:
[?] تلعب الإدارة المالية في الشركة أهمية بالغة في الحصول على التمويل وكيفية استخدامه
بالطرق
التي تسمح للشركة بتحقيق عوائد عالية و بأقل مخاطرة.
[?] تنقسم مصادر التمويل إلى قسمين رئيسيين، مصادر تمويل خاصة و أخرى استدانة وقد
تلجأ الشركة
إلى أحد المصدرين من خلال المفاضلة بينهما أو قد تبحث عن توليفة مثلى منها تحقق بها
الأهداف
التمويلية المرجوة.
[?] عملية رفع رأس المال تكتسب أهمية بالغة في الشركة لما تحقق من دعم ودفعة قوية
لاستراتيجيات
الشركة المستقبلية ، فقد تختار الشركة رفع رأس المال عن طريق رفع عدد أسهمها من
خلال
طرقها للاكتتاب وبالتالي الرفع من القيمة الإجمالية كرأس مالها ، كما قد تختار رفع رأس
مالها عن
طريق زيادة سعر السهم.

(5) دراسة سلمان محمد الديراوي (2021) (16)

عنوان الدراسة:
ممارسات القيادة الإستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات الاقتصادية : دراسة ميدانية على
وزارة الاقتصاد
الفلسطيني.
أهداف الدراسة:
هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى ممارسات القيادة الاستراتيجية في وزارة الاقتصاد
الفلسطيني وعلاقتها و
أثرها على إدارة الزمات الاقتصادية.
إجراءات الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة من موظفي وزارة الاقتصاد الفلسطيني في المحافظة الجنوبية و البالغ عددهم 100

وتم تجميع 40 إستبانة لأغراض التحليل، واستخدمت الإستبانة لجمع البيانات، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. إستنتاجات الدراسة:

تبين أن 79.9 % من التغير في إدارة الأزمات يعود إلى القيادة الاستراتيجية، في حين 20.1 %

يعود لأسباب أخرى.

تبين أن هنالك علاقة طردية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيادة الاستراتيجية و إدارة الأزمات الاقتصادية.

توصي الدراسة بضرورة اهتمام الوزارة بدعم المبدعين وتخصيص دعم مادي ومعنوي لهم.

تدريب جيل قيادي لمواجهة الأزمات وتجاوزها.

(6) دراسة آمال حدو (2018 – 2019) (217)

عنوان الدراسة:

دور الحكومة في إدارة المخاطر و الوقاية من الأزمات المالية

أهداف الدراسة:

للإجابة على تساؤلات تم وضع مجموعة من الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها:

التعرف على مفهوم حوكمة الشركات و البنوك ، مبادئها ، أهميتها ، أهدافها ، و المزايا المتحصلة

منها

توضيح الفرق بين حوكمة الشركات و حوكمة البنوك

الوقوف على واقع الحوكمة في البنوك من خلال الدراسة التطبيقية

اقتراح توصيات من شأنها تفعيل تطبيق الحوكمة في البنوك بما يضمن سلامة القطاع

البنكي و

الإقتصاد ككل.

إجراءات الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم اعتماد منهجية بحث و دراسة سواء للجانب

النظري و التطبيقي ،

و التي جاءت كالتالي

الجانب النظري : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الملائم للجانب النظري ،

فهو أحد أبرز

المنهاج المهمة و المستخدمة في الدراسات العلمية ، لمساهمتها في التعرف على الظاهرة ووضعها في الإطار الصحيح ، و تفسير جميع الظروف المحيطة بها الجانب التطبيقي : كان عبارة عن دراسة قياسية باستخدام برنامج STATA 12 لعينة مكونة من عشرة بنوك تونسية خلال الفترة مابين 2007 – 2016 بغية توضيح العلاقة بين خصائص مجلس إدارة البنوك و خطر السيولة البنكية. إستنتاجات الدراسة:

[?] يعتبر الهدف الأساسي من تطبيق الحوكمة هو بناء و تقوية الشفافية و المصادقية و المساءلة و سلامة البيانات و المعلومات و القوائم المالية بهدف حماية أصحاب المصلحة من أجل خلق قيمة داخل الشركات و البنوك.

[?] تعتبر الحكومة عنصرا لازم ومتلازم لعمال الجهاز البنكي نظرا للدور الذي تطلع به البنوك و استدراكا للإنهيارات المالية التي عصفت بالكثير من المؤسسات المالية و المصرفية في مختلف الدول المتقدمة منها و النامية.

[?] إن التفكير في الحكومة في البنوك من خلال الخصوصيات التي تميز نشاط البنوك تجعل الهدف منها يتجاوز حماية مختلف الأطراف إلى الدفع بالمودعين للقيام بمراقبة المخاطر إضافة إلى ممارسة نوع من الإنضباط على البنوك ، كما يمكن استعمال الآليات الخارجية للحكومة كآليات السوق للرقابة البنكية ، فهذه العناصر تمثل جوهر العمل المنوط بمجلس الإدارة العليا للبنك لصياغة سياسة فعالة لإدارة المخاطر.

[?] أن الأزمات المالية زادت إهتمام الدولي بإصدار التشريعات و الضوابط التي تعمل على تدعيم الإفصاح و الشفافية ، وتفعيل نظم حكومة الشركات و البنوك بهدف زيادة مصداقية التقارير المالية و إعادة الثقة في أسواق المال ، وتجنب حدوث الأزمات المالية مرة أخرى.

تحليل الدراسات السابقة:

من حيث البيئة:

تضمنت الدراسات السابقة 6 دراسات تم تطبيقها في بيئات عربية و أجنبية.
من حيث المنهج المستخدم:
فقد استخدمت الدراسات المنهج الوصفي و الوصفي التحليلي فيما عدا دراسة يحيى
عبداللاوي تم إعتقاد
الدراسة التطبيقية.
من حيث العينة:
نجد أن هناك اختلاف و تنوع في العينات التي تم إجراء الدراسات عليها وهي:
[?] الأساتذة الأكاديميين ومحافظي الحسابات.

منهجية البحث

اتفق فريق العمل على استخدام المنهج الوصفي ليتناسب مع طبيعة الدراسة

مجالات البحث / عينة البحث / حدود البحث

المجال المكاني

سيقوم الباحثون في هذا البحث بتطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات التي لديها إدارة للمخاطر وبعض الخبراء المتواجدين في المملكة العربية السعودية.

المجال الزمني

سيقوم الباحثون في هذا البحث بالاعداد وبعمل الاستبيانات وتحليل النتائج وتفسيرها والانتهاء من هذا البحث في مدة شهرين خلال الربع الرابع من العام 2022 ميلادي في الفترة من ١ نوفمبر ٢٠٢٢م الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

المجال البشري

سيقوم الباحثون في هذا البحث بدراسة لأراء عدد (٣٠) شخص من العاملين في ادارة المخاطر بالشركات او خبراء اقتصاديين متواجدين بالمملكة العربية السعودية.

اطار البحث

تهدف المملكة الى تنوع الإيرادات لزيادة الإنتاجية الصناعية والسياحة والبنوك والاستثمار وما إلى ذلك سيكون له تأثير كبير على زيادة الدخل وسيتم توليد مصادر بديلة للدخل للاستدامة الاقتصادية

المراجع

1

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/5792>

2

<https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/index.php/JEASIQ/article/view/1740>

3

<https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeeco/article/view/78>

4

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/5659>

5

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/5438>

6

[/https://www.vision2030.gov.sa/ar](https://www.vision2030.gov.sa/ar)

7

<https://www.spa.gov.sa/2295216>

